الشرق
الخميس 21-01-2010 العدد 18215
7

شحادة: تطوير الإتصالات وتعزيز المنافسة مرهون بتمكين الهيئة تطبيق القانون 431

رأى رئيس "الهيئة المنظمة للإتصالات" الدكتور كمال شحادة أن تمكين الهيئة المنظمة وتطبيق قانون الإتصالات الرقم ٤٣١ الصادر العام ٢٠٠٢، هما شرطان ضروريان لتطوير سوق الاتصالات اللبنانية وحفز المنافسة بين الشركات العاملة فيها، وضمان المنافع لجميع الشركاء وأصحاب المصلحة في هذا القطاع.

وكان شحادة يتحدث عن "المتطلبات التنظيمية للحزمة العريضة" في فندق "فينيسيا" مساء أمس، خلال ورشة عمل مجموعة أصحاب المصلحة في "الحزمة العريضة" اللبنانية، شارك فيها وزير الاتصالات شربل نحاس، برعاية جمعية مصارف لبنان، وحضره أعضاء مجلس إدارة الهيئة المنظمة.

وفي هذا السياق، أشار شحادة في كلمته إلى ٣ خطوات اعتبرها رئيسية أمام تطوير المنافسة في قطاع الاتصالات وإطلاق خدمات الحزمة العريضة: إستكمال "التشركة" ومنح الترخيص لاحقاً لشركة "ليبان تيليكوم": نقل خدمات الهاتف الثابت التي تؤديها الآن وزارة الاتصالات إلى شركة خاصة، وترخيصها هو واحد من المحركات الرئيسية للبنية التحتية المستندة إلى المنافسة، ضمان البنية التحتية والخدمات القائمة على المنافسة في سوق الحزمة العريضة، تطبيق الأنظمة الصادرة المبنية على "أفضل الممارسات": من شأن التنظيم الملائم أن يضمن المنافسة في السوق.

ويرتكز إطار عمل الهيئة المنظمة للاتصالات على ما يلي: فرض نظام نفاذ مفتوح على جميع المرافق الأساسية التي يملكها اللاعبون الرئيسيون، وإصدار مجلس الوزراء مرسوماً في شأن الوصول إلى الممتلكات العامة وحقوق المرور، إتمام الفصل الهيكلي بين قطاع تجارة الجملة وفرع للاعبين المتكاملين رأسياً، وإنفاذ نظام القوة التسويقية الهامة وجميع الأنظمة الأخرى الصادرة عن الهيئة المنظمة للاتصالات.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"